

Distr.: General
12 December 2008

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الثالثة والستون

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أوسان العود (اليمن)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال (انظر A/63/417، الفقرة ٢). وتبت في البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٨ و ٣١، المعقودتين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/63/SR.28 و 31).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/63/L.40 و A/C.2/63/L.59

٢ - في الجلسة ٢٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرمز A/63/417 و Add1 و Add.2.



بعنوان ”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/63/L.40)، وفيما يلي نصه:

”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تسلّم بأن الافتقار لمنافذ إلى البحر الذي يتفاقم بفعل البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره عوامل لا تزال تفرض قيودا شديدة على عائدات التصدير وتدفق رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

”وإذ تسلّم أيضا بأن التعاون بين بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية يؤدي إلى تحسين نظم النقل العابر،

”وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية ذات الأولوية، وفقا للأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

”وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطار عمل أساسي لشراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والشئائي ودون الإقليمي والإقليمي، والعالمي،

- ١ - " **تخطط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل المائي؛
- ٢ - " **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها منافذ إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛
- ٣ - " **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛
- ٤ - " **تؤكد من جديد كذلك** التزامها بالإعلان الذي اعتمده الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المائي الذي جددوا فيه التزامهم بالتصدي على وجه السرعة للاحتياجات الإنمائية الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ برنامج عمل المائي بشكل كامل وفعال وفي الوقت المناسب؛
- ٥ - " **تسلم بتقييم** استعراض منتصف المدة الذي أكد أن البلدان النامية غير الساحلية، رغم إحرازها بعض التقدم في تنفيذ برنامج عمل المائي لا تزال مهمشة في التجارة الدولية، مما يمنعها من أن تستعين على نحو كامل بالتجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنها تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر؛
- ٦ - " **تهيب بالبلدان النامية غير الساحلية** وبلدان المرور العابر النامية بأن تقوم، بدعم من شركائها في التنمية، باتخاذ خطوات فورية وملموسة وملائمة لمواصلة التعجيل في تنفيذ برنامج عمل المائي، مع المراعاة التامة للتدابير والإجراءات المحددة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة. وتوصي في هذا السياق بأنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة من الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛
- ٧ - " **تلاحظ** أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن تيسير التجارة، ولا سيما المفاوضات المتعلقة بالمواد ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، مثل المادة الخامسة المتعلقة بحرية المرور العابر والمادة

الثامنة المتعلقة بالرسوم والإجراءات والمادة العاشرة المتعلقة بالشفافية، وفقا للطرائق الواردة في المرفق دال من قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تتسم بأهمية خاصة في تمكين البلدان النامية غير الساحلية من تعزيز تدفق السلع والخدمات على نحو أكثر كفاءة وتحسين قدراتها التنافسية الدولية نتيجة لانخفاض تكلفة المعاملات. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وبصفة خاصة إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

”٨ - هيب بالجهات المانحة والمؤسسات الإنمائية المالية والإنمائية والمتعددة الأطراف والإقليمية، تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة ومنسقة على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

”٩ - هيب أيضا بالشركاء في التنمية تنفيذ المبادرة المتعلقة بتقديم المعونة من أجل التجارة على نحو فعال لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وتنويع منتجات التصدير عن طريق إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

”١٠ - هيب كذلك بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة كاملة، وتدعو سائر المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى القيام بذلك؛

”١١ - تشجع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفاءة المتابعة المنسقة والفعالية في رصد تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ ومضاعفة جهوده للدعوة لإذكاء الوعي الدولي وتعبئة الموارد، وكذلك مواصلة تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات

منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

”١٢ - تشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها للعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل وضع نظم متكاملة للنقل الإقليمي العابر ومواءمة الشروط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والمرور العابر مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وتعزيز ممرات العبور المتعدد الوسائط، وتشجيع الاطلاع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتنفيذها بمزيد من الفعالية، والمساعدة في إنشاء آليات تنسيق وطنية لتيسير التجارة والنقل، وفي تحسين تخطيط وتطوير الوصلات الناقصة في شبكات الهياكل الأساسية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا؛

”١٣ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعتين له على مواصلة أنشطته في مجال المساعدة التقنية وعمله التحليلي ذي الصلة بالتعاون في ميدان النقل العابر فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

”١٤ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية وكذلك الكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

”١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً تحليلياً عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

”١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر.“

- ٣ - وفي الجلسة ٣١، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "بمجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر" (A/C.2/63/59)، مقدم من مقرر اللجنة، أوسان العود (اليمن)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية نظمت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.40.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى مقرر اللجنة ببيان (انظر A/C.2/63/SR.31).
- ٦ - وفي الجلسة ٣١ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.59 (انظر الفقرة ٩).
- ٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.59، أدلى ممثل كازاخستان ببيان. (انظر A/C.2/63/SR.31).
- ٨ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.59، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.40 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،
وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تسلّم بأن الافتقار لمنافذ إلى البحر الذي يتفاقم بفعل البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره عوامل لا تزال تعرقل بشدة عائدات التصدير وتدفق رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، ومن ثم تؤثر تأثيراً سلبياً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعياً إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقاً للأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٣)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤)، وهي مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لشراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت فيه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي^(٥)؛

٢ - تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها منافذ إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - تؤكد من جديد كذلك التزامها الكامل بالإعلان^(٦) الذي اعتمده الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي التزموا فيه مجددا بالتصدي على جناح السرعة للاحتياجات الإنمائية الخاصة وللتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفعال في الوقت المناسب؛

٥ - تقر بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها الرامية إلى إصلاح السياسات والحوكمة، وأن البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات الدولية والإقليمية قد

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) A/63/165.

(٦) انظر القرار ٢/٦٣.

أولت مزيدا من الاهتمام لإقامة نظم للمرور العابر تتسم بالكفاءة غير أنها تلاحظ مع القلق أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في التجارة الدولية، مما يحول بينها وبين الاستغلال الكامل للتجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر؛ ومن ثم تلاحظ أهمية المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وخاصة بشأن المواد ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي لها أهميتها للبلدان النامية غير الساحلية، مثل المواد المشار إليها في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير اللازمة، على النحو المبين في الإعلان، من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٧ - **تهيب أيضا** بالجهات المانحة وبالمؤسسات المالية والإنمائية والمتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة ومنسقة على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال، وذلك لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٨ - **تهيب كذلك** بالشركاء في التنمية تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وتنويع منتجات التصدير عن طريق إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة بنظم النقل العابر وتشجيع نقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تشجع أيضا** مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة من الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١١ - **تهيب** بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة كاملة، وتدعو سائر المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى القيام بذلك وتشجعها على أن تستمر حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة تنسيقاً جيداً في مجال تيسير النقل العابر والتجارة؛

١٢ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفاءة المتابعة المنسقة والفعالية في رصد تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

١٣ - **تشجع** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها للعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل وضع نظم متكاملة للنقل الإقليمي العابر ومواءمة الشروط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وتعزيز ممرات العبور المتعدد الوسائط، وتشجيع الاطلاع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتنفيذها بمزيد من الفعالية، والمساعدة في إنشاء آليات وطنية لتنسيق عمليات تيسير التجارة والنقل، وفي تحسين تخطيط وتطوير الوصلات الناقصة في شبكات الهياكل الأساسية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٤ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة تعزيز أنشطته في مجال المساعدة التقنية وعمله التحليلي ذي الصلة بالتعاون في ميدان اللوجستيات والنقل العابر؛

- ١٥ - تشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة ما يوفره للبلدان النامية غير الساحلية من مساعدة تقنية ذات صلة بالتجارة ومن برامج لبناء القدرات؛
- ١٦ - تدعو منظمة التجارة العالمية إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية؛
- ١٧ - تدعو البنك الدولي إلى مواصلة إعطاء الأولوية لطلبات الحصول على المساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستخدام الفعال لمرافق العبور الحالية، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات المعلومات وتبسيط الإجراءات والوثائق؛
- ١٨ - تدعو منظمة الجمارك العالمية وسائر المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مواصلة تعزيز ما توفره لبلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية من مساعدة تقنية ومن برامج لبناء القدرات في مجال إصلاح الجمارك وتبسيط وتنسيق الإجراءات والإنفاذ والامتثال؛
- ١٩ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية وكذلك الكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛
- ٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً تحليلياً عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛
- ٢١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر".